African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 1, January - March 2025
Page No: 366-388
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

أثر الأزمات المالية على سياسات التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في الجفرة)

د. المكاشفي الخضر الطاهر [1*]، د. بشير امحمد الشيباني [2]، أ. البصيري البشير القذافي [3]
[1] قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة، ودان، ليبيا
[3،2] قسم التمويل والمصارف، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة، ودان، ليبيا

The Impact of Financial Crises on Compensation and Incentive Policies in The Banking Sector (An Applied Study on Commercial Banks in Al-Jufra)

Dr. Elmukashfi Elkheder Eltaher [1 *], Dr. Bashir Amhamed Al-Shaibani [2], Albosaire Albasher Algadafe [3]
[1] Business Administration Department, faculty of Business Administration, Al-Jufra University, Waddan, Libya
[2,3] Finance and Banking Department, faculty of Business Administration, Al-Jufra University, Waddan, Libya

*Corresponding author mukashfi2020@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-12-20 **تاريخ القبول:** 2025-02-16 **تاريخ النشر:** 2025-02-23

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأزمات المالية على سياسات التعويضات والحوافز في المصارف التجارية بمنطقة الجفرة، ليبيا، وذلك من خلال استقصاء آراء العاملين بهذه المصارف عبر استبيان، وتحليل البيانات باستخدام برنامج *SPSS*. تضمنت الأهداف الأساسية للدراسة فحص العلاقة بين ضعف الودائع الاستثمارية وأزمة السيولة من جهة، وتحديد مدى تأثيرها على أنظمة الحوافز والتعويضات المطبقة في المصارف من جهة أخرى. كشفت النتائج عن تأثير كبير لضعف العائد على الودائع الاستثمارية، حيث سجل أعلى مؤشر أهمية نسبية (99%)، باعتباره العامل الأساسي وراء ضعف الإقبال على الاستثمار في المصارف التجارية. كما أبرزت النتائج أن الظروف الاقتصادية العامة والتغيرات السياسية والسياسات المصرفية كان لها تأثير ملحوظ، وإن كانت أقل أهمية نسبياً مقارنة بالعائد الاستثماري. أظهرت الدراسة أيضاً أن الحلول التقنية مثل الأنظمة الإلكترونية أثبتت فعاليتها في تخفيف أزمة السيولة، كما أن لأزمة السيولة أثر سلبي على جودة الخدمات المقدمة، إذ سجلت هذه الفقرة متوسطاً حسابياً قدره (4.06). فيما يتعلق بأنظمة التعويضات والحوافز، أظهرت النتائج ضعفاً في تحفيز الأداء، مع فجوة واضحة بين توقعات العاملين ومستوى التعويضات الحالية. بناءً على النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تحسين العائد على الودائع الاستثمارية وتعزيز دور التكنولوجيا في تخفيف أزمة السيولة، إضافة إلى مراجعة نظام الحوافز لضمان الشفافية والعدالة وربط الحوافز بالأداء المباشر. كما اقترحت الدراسة توفير برامج تدريبية للموظفين لمساعدتهم على التعامل مع تحديات الأزمات المالية وأزمة السيولة، إلى جانب إجراء دراسات مستقبلية لتحديد العوامل الأخرى المؤثرة على سياسات الحوافز، كالثقافة المؤسسية والبيئة التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، أزمة السيولة، الودائع المصرفية، التعويضات والحوافز، القطاع المصرفي.

Abstract
This study aimed to analyze the impact of financial crises on compensation and incentive policies in commercial banks in the Jufra region, Libya, by surveying the opinions of employees in these banks through a questionnaire, and analyzing the data using the SPSS program. The main objectives of the study included examining the relationship between weak investment deposits and the liquidity crisis on the one hand, and determining the extent of its impact on incentive and compensation systems applied in banks on the other hand. The results revealed a significant impact of weak returns on investment deposits, as it recorded the highest relative importance index (99%), as the main factor behind the weak demand for investment in commercial banks. The results also highlighted that general economic conditions, political changes and banking policies had a noticeable impact, although they were relatively less important compared to investment returns. The study also showed that technical solutions such as electronic systems have proven effective in alleviating the liquidity crisis, and that the liquidity crisis has a negative impact on the quality of services provided, as this paragraph recorded an arithmetic mean of (4.06). With regard to compensation and incentive systems, the results showed weakness in motivating performance, with a clear gap between employees' expectations and the current level of compensation. Based on the results, the study recommended the need to improve the return on investment deposits and enhance the role of technology in alleviating the liquidity crisis, in addition to reviewing the incentive system to ensure transparency and fairness and linking incentives to direct performance. The study also suggested providing training programs for employees to help them deal with the challenges of financial crises and the liquidity crisis, in addition to conducting future studies to identify other factors affecting incentive policies, such as corporate culture and the regulatory environment.

Keywords: Financial Crisis, Liquidity Crisis, Bank Deposits, Compensation and Incentives, Banking Sector.

مقدمة:
يشهد القطاع المصرفي الليبي تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمات المالية المتلاحقة التي تعصف بالبلاد. وقد أدت هذه الأزمات إلى تأثيرات عميقة على مختلف جوانب العمل المصرفي، بما في ذلك تعويضات العاملين وحوافزهم. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الأزمات المالية وتعويضات العاملين في القطاع المصرفي الليبي، مع التركيز بشكل خاص على تأثير ضعف الودائع الاستثمارية وأزمة السيولة، يعاني القطاع المصرفي الليبي من أزمة سيولة حادة، حيث يضطر المواطنون في بعض الأحيان للانتظار لعدة أيام لسحب النقود من البنوك. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى إساءة استخدام موارد البنك المركزي على نطاق واسع، مما أدى إلى استنزاف السيولة من النظام المصرفي. كما أن انعدام الثقة في البنوك دفع الكثيرين إلى الاحتفاظ بأموالهم خارج النظام المصرفي، مما فاقم من أزمة السيولة، في ظل هذه الظروف، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لضعف الودائع الاستثمارية في القطاع المصرفي على التعويضات والحوافز الممنوحة للعاملين. كما تبحث الدراسة في الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لأزمة السيولة على هذه التعويضات والحوافز. تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها القطاع المصرفي الليبي، حيث يمكن أن تساهم نتائجها في فهم أفضل للتحديات التي تواجه العاملين في هذا القطاع الحيوي، وتقديم توصيات لصناع القرار لتحسين أوضاع العاملين وتعزيز استقرار القطاع المصرفي ككل.

مشكلة البحث:
تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل وفهم التأثيرات المعقدة للأزمات المالية على سياسات التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي. فقد شهد القطاع المصرفي العالمي، بما في ذلك القطاع المصرفي الليبي، تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمات المالية المتلاحقة. وقد أدت هذه الأزمات إلى تغييرات جوهرية

في الممارسات المصرفية وسياسات إدارة المخاطر، مما أثر بدوره على سياسات التعويضات والحوافز للعاملين في هذا القطاع، تحديداً، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين ضعف الودائع الاستثمارية وأزمة السيولة من جهة، وسياسات التعويضات والحوافز من جهة أخرى. فقد أدى انخفاض الثقة في النظام المصرفي إلى تراجع في الودائع الاستثمارية، كما أدى عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى أزمة سيولة حادة في القطاع المصرفي. ومع ذلك، فإن تأثير هذه العوامل على سياسات التعويضات والحوافز لم يتم دراسته بشكل كافٍ، خاصة في سياق القطاع المصرفي الليبي، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: هل يوجد إثر ذو دلالة إحصائية للازمات المالية على تعويضات وحوافز العاملين في القطاع المصرفي الليبي.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية في منطقة الجفرة على التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لازمة السيولة في المصارف التجارية في منطقة الجفرة على التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين على محاور البحث تعزى لمتغير المصرف

أهداف البحث:

1. تحليل تأثير الأزمات المالية على سياسات التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي الليبي.
2. دراسة العلاقة بين ضعف الودائع الاستثمارية وتعويضات العاملين في المصارف الليبية.
3. تقييم أثر أزمة السيولة على نظم الحوافز المطبقة في القطاع المصرفي الليبي.
4. تحديد التغيرات التي طرأت على سياسات التعويضات نتيجة الأزمات المالية المتلاحقة.
5. اقتراح استراتيجيات لتحسين سياسات التعويضات والحوافز في ظل الأزمات المالية.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

1. إثراء الأدبيات العلمية حول تأثير الأزمات المالية على إدارة الموارد البشرية في القطاع المصرفي.
2. توفير إطار نظري لفهم العلاقة بين الأزمات المالية وسياسات التعويضات في السياق الليبي.
3. تطوير نموذج تحليلي لدراسة تأثير متغيرات الأزمات المالية على تعويضات العاملين في القطاع المصرفي.
4. المساهمة في سد الفجوة البحثية المتعلقة بدراسة أثر الأزمات المالية على الموارد البشرية في القطاع المصرفي الليبي.

الأهمية العملية:

1. مساعدة صناع القرار في القطاع المصرفي الليبي على فهم تأثير الأزمات المالية على رضا وأداء العاملين.
2. تقديم توصيات عملية لتطوير سياسات تعويضات وحوافز أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع الأزمات المالية.
3. تزويد إدارات الموارد البشرية في المصارف الليبية بأدوات لتقييم وتعديل سياسات التعويضات في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.
4. المساهمة في تحسين استقرار القطاع المصرفي الليبي من خلال تعزيز قدرته على الاحتفاظ بالكفاءات في أوقات الأزمات.
5. توفير رؤى عملية للمؤسسات الرقابية حول كيفية تنظيم سياسات التعويضات في القطاع المصرفي لتعزيز الاستقرار المالي.

حدود البحث:
الحدود المكانية: اشتملت الدراسة على الموظفين العاملين في مصرف شمال افريقيا والجمهورية (سكونة ودان هون) بمنطقة الجفرة في ليبيا
الحدود الزمانية: غطت الدراسة الفترة من 2022 الى 2023
الحدود الموضوعية: تركزت الدراسة حول أثر الأزمات المالية على سياسات التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي.

منهجية البحث:
تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها لأنه الأنسب لتحقيق اهداف البحث، يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مصرف شمال افريقيا والجمهورية (سكونة ودان هون) بمنطقة الجفرة في ليبيا تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة ، تم تقسيم الاستبيان إلى عدة محاور تغطي متغيرات الدراسة، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة ،تم جمع الاستبيانات وفرزها واستبعاد غير الصالح منها للتحليل.

الدراسات السابقة:
دراسة (Abascal, R., & González, F. (2019) :
نستخدم قاعدة بيانات دولية تم جمعها يدويًا لتحليل التغيير في حوافز المخاطرة المضمنة في تعويضات المديرين التنفيذيين للبنوك بعد بداية الأزمة المالية العالمية. تكشف نتائجنا عن انخفاض في كل من حساسية المخاطر لمنح خيارات الأسهم (فيجا) وحساسية المخاطر الإجمالية والنقدية في البلدان التي تعاني من أزمات مصرفية نظامية. هذا الانخفاض أكبر في البلدان التي تتمتع بحماية قوية للمساهمين، وخاصة في البنوك ذات الحوكمة الجيدة للشركات، والبنوك القادرة على سداد ديونها، والبنوك التي عانت من انخفاض في مجموعة فرص الاستثمار المحددة الخاصة بها. تتحكم الانحدارات في تدخل الحكومة، وتطور البنوك، وكثافة الأزمة. تؤكد نتائجنا أن فرضية التعاقد أكثر أهمية في البلدان التي تتمتع بحماية أقوى للمساهمين، وتوفر الدعم للتدابير التي تعمل على تحسين حقوق المساهمين في الموافقة على تعويضات المديرين التنفيذيين للبنوك.
دراسة (إبراهيم ،2014) :
تتمثل الأزمات المالية أهم إفرازات العولمة المالية على القطاع المالي والمصرفي وما تتميز به من سرعة انتشارها بفعل ظاهرة العدوى التي أسبابها تعود إلى الروابط الاقتصادية بين الدول أو نتيجة لسلوك القطيع التي يتبعها المستثمرون نتيجة إصابة بلد ما بأزمة مالية. و حيث أن القطاع المالي العربي كغيرها من الأنظمة المالية ليس بمناى عن أثار الأزمات المالية وهذا في ظل العلاقات التشابكية المعقدة بين الأسواق المالية ،وهذا من خلال قنوات تأثير وهو ما نحاول استعراضه في هذه الورقة البحثية.
دراسة (Guo et al., 2015) :
إن هذه الورقة البحثية تبحث في (1) كيف يرتبط تكوين تعويضات المديرين التنفيذيين بحافز البنك لتحمل المخاطر المفرطة، (2) ما إذا كان تعويض المديرين التنفيذيين في البنوك الأكبر حجماً، وخاصة البنوك التي لا يمكن السماح لها بالإفلاس، يحفز سلوكيات المخاطرة الأخلاقية الأكثر شدة، و(3) كيف تتغير العلاقة بين تعويضات المديرين التنفيذيين في البنوك والمجازفة قبل وأثناء الأزمة المالية الأخيرة. لقد وجدنا أن مخاطر البنوك التي تقاس بدرجة Z وتقلب عوائد الأسهم تزداد مع كل من نسب تعويضات الحوافز قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ومع ذلك، فإن النسبة الأكبر من تعويضات الحوافز تقلل من احتمالية تحول البنك إلى مؤسسة مشكلة أو فاشلة. وهذه النتيجة تنطبق على الفترات التي سبقت الأزمة المالية الأخيرة وأثناءها. كما تم تأكيد التأثيرات المخففة للضائقة التي يسببها تعويض الحوافز من خلال اكتشافنا أن نسب المكافآت والحوافز طويلة الأجل ترتبط بشكل إيجابي بتقييم البنك وأدائه. ومن المثير للاهتمام أننا وجدنا أن البنوك التي لا يمكن السماح لها بالإفلاس تشهد مخاطرة أكبر (درجة Z أقل) ومن المرجح أن تتعرض لضائقة مالية أكثر من البنوك الأصغر حجماً. ومع ذلك، فإن التعويضات التحفيزية الأكبر في البنوك التي

تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من مليار دولار تساعد في الحد من مخاطر الإفلاس لديها مقارنة بالمؤسسات الأصغر حجماً.

دراسة (حجاج، 2012) :

يعالج هذا البحث موضوع الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية 2008 و انعكاساتها على أسواق الأوراق المالية العربية، و هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على حقيقة و أبعاد الأزمة المالية العالمية، تبدأ أولا بخلفية عامة عن الأزمات السابقة التي واجهتها الرأسمالية، ثم تبيان البوادر الأولى لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، و التعرف على آثارها المختلفة على المستويين الأمريكي و العالمي او لحلول التي طرحت للخروج منها، ثم بعد ذلك إعطاء صورة عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أداء أسوق الأوراق المالية العربية . بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمة المالية و الاقتصادية العالمية، جاءت الدراسة العملية كمحاولة لتحليل أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009 قسمت إلى فترتين (و قبل بعد إفلاس بنك ليمان برادرز)، باستخدام الأسلوب الإحصائي(indépendants échantillons des test-t) و معامل ارتباط بيرسون لغرض المقارنة بين مجموعتين للأداء و بيان الفرق بينهما. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية انعكست بآثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية

دراسة .(White & Hollingsworth, 2018) :

وباستخدام قاعدة بيانات تضم 164 شركة مصرفية مدرجة في البورصة، قمنا بفحص العلاقة بين تعويضات المديرين التنفيذيين ومخاطر البنوك في الفترة من 2006 إلى 2013. وقد وجدنا أن الرواتب الأعلى للمديرين التنفيذيين في البنوك تعمل على تحسين نسب رأس المال من المستوى الأول، في حين تعمل تعويضات الأسهم والمعاشات التقاعدية الأعلى على خفض رأس المال من المستوى الأول. وبتقسيم العينة إلى خمسيات من المخاطر، وجدنا أن البنوك منخفضة المخاطر تستجيب أكثر من غيرها لحوافز الرواتب، والبنوك عالية المخاطر لحوافز الأسهم. ومن المدهش أن انخفاض قيم المعاشات التقاعدية كان مرتبطا بارتفاع نسب رأس المال من المستوى الأول عبر جميع الخمسيات. وورقتنا البحثية هي الأولى التي تبحث في دور نسب تعويضات الرئيس التنفيذي وغير الرئيس التنفيذي في تحديد رأس المال من المستوى الأول أثناء الأزمة المالية.

دراسة (Marilena, 2015) :

لقد شجعت سياسات الأجور في القطاع المصرفي على الإفراط في المخاطرة، الأمر الذي ساهم في اندلاع الأزمة المالية. ومنذ اندلاع الأزمة، دخلت قواعد الأجور حيز التنفيذ بهدف مواءمة حوافز الموظفين مع صحة البنوك والنظام المالي على المدى الطويل. وتشرح هذه المقالة المكونات الرئيسية لقواعد الأجور التي وضعتها هيئة التنظيم الاحترازي للبنوك، وتنظر في اتجاه أجندة السياسة العالمية.

ما تميزت به الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- التركيز الجغرافي على القطاع المصرفي الليبي :بخلاف الدراسات التي تناولت تأثير الأزمات المالية العالمية على القطاع المصرفي في دول متعددة أو على مستوى عالمي، تركز هذه الدراسة على السياق الليبي بشكل خاص، مما يعزز فهم تأثير الأزمات المالية المحلية والدولية على القطاع المصرفي الليبي الذي لم يلقَ اهتماماً كافياً في الأدبيات السابقة.

2- التركيز على أزمة السيولة وضعف الودائع الاستثمارية :تستهدف الدراسة دراسة عوامل محددة كأزمة السيولة وتراجع الودائع الاستثمارية، وهو تركيز أقل شيوعاً في الدراسات السابقة التي تركزت على الأزمات المالية بشكل عام أو على تعويضات المديرين التنفيذيين وعوامل المخاطرة.

3- تحليل نظم الحوافز والتعويضات للموظفين بشكل شامل :على عكس الدراسات التي ركزت على تعويضات المديرين التنفيذيين وتأثيرها على المخاطرة المصرفية (مثل دراسة Guo et al. ودراسة White & Hollingsworth)، تدرس هذه الدراسة أثر الأزمات على تعويضات جميع العاملين، مما يقدم صورة شاملة عن أثر الأزمات على هيكل التعويضات والحوافز في القطاع.

4- تقديم استراتيجيات للتكيف مع الأزمات :تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح حلول واستراتيجيات لتحسين سياسات التعويضات والحوافز خلال فترات الأزمات، في حين أن الدراسات السابقة مثل دراسة Marilena (2015) ركزت على استعراض السياسات التنظيمية القائمة بعد الأزمة.

الإطار النظري

أولاً : الازمة المالية في القطاع المصرفي :

الأزمة المالية في المصارف التجارية تشير إلى حالة من الاضطراب المالي الذي يؤثر بشكل جوهري على قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية والتمويلية. تحدث هذه الأزمات عندما يواجه البنك مشاكل في السيولة، أو عندما تتعرض أصوله المالية إلى خسائر كبيرة، مما يؤدي إلى عدم قدرته على تغطية السحوبات أو تسديد ديونه في الوقت المحدد. يمكن أن تنتج هذه الأزمات عن عدة عوامل، مثل تدهور قيمة الأصول، إدارة المخاطر السيئة، أو التورط في أنشطة مالية عالية المخاطر مثل التوريق أو الإقراض المفرط.

تتميز الأزمات المالية في المصارف التجارية بالمظاهر التالية:

1. نقص السيولة :عدم توفر النقد الكافي لتلبية التزامات البنك تجاه العملاء والمودعين، مما قد يؤدي إلى سحب الأموال بشكل جماعي وتعرض البنك للإفلاس .(Pospíšil & Mărgulescu, 2015)
2. تدهور قيمة الأصول :عندما تنخفض قيمة الأصول التي يحتفظ بها البنك (مثل القروض والرهون العقارية) بشكل كبير، يتعرض البنك لخسائر تؤثر على قدرته على تسديد الالتزامات (Mishkin, 1991).
3. زيادة المخاطر الائتمانية :تزداد معدلات التخلف عن سداد القروض خلال الأزمات، مما يضعف الاستقرار المالي للبنوك ويزيد من تكاليف المخاطر الائتمانية .(Ritz & Walther, 2015)
4. الانهيار الشامل للنظام المصرفي :إذا امتدت الأزمة إلى العديد من المصارف في آن واحد، فقد يؤدي ذلك إلى انهيار النظام المصرفي ككل، مما يستدعي تدخلات حكومية عاجلة (Seccareccia, 2012).

الأسباب الرئيسية للازمات المالية في القطاع المصرفي :

1. الرافعة المالية وإدارة المخاطر(Leverage and Risk Management)

أدت نسب الرافعة المالية العالية في البنوك التجارية إلى تضخيم آثار الانكماش المالي، حيث اقترضت البنوك على نطاق واسع لزيادة محافظها الاستثمارية. فشلت ممارسات إدارة المخاطر السيئة في حساب الخسائر المحتملة، مما أدى إلى إعسار العديد من المؤسسات خلال الأزمة. هذا المفهوم حيوي لفهم كيف يمكن للرافعة المالية المفرطة أن تزعزع استقرار الأنظمة المالية.(Angima et al., 2022)

2. الإخفاقات التنظيمية(Regulatory Failures)

سمحت الرقابة التنظيمية غير الكافية للبنوك بالانخراط في سلوكيات محفوفة بالمخاطر دون ضوابط وتوازنات كافية. ساهم فشل الهيئات التنظيمية في إنفاذ القوانين الحالية أو التكيف مع المنتجات المالية الجديدة في الأزمة. يؤكد هذا المفهوم على أهمية الأطر التنظيمية القوية في الحفاظ على الاستقرار المالي، ومثلت الأزمة المالية العالمية الأخيرة فشلاً في التنظيم إلى حد وجود الاستجابات والاستراتيجيات التنظيمية، ولكن لم يتم نشرها، لمنع أو تخفيف العوامل التي ساهمت في الأزمة. وإدراكا لفشل التنظيم في منع الأزمة المالية الأخيرة والحاجة إلى اتباع استراتيجيات تنظيمية أكثر فعالية، قدم صانعو السياسات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مقترحات متزامنة لإجراء إصلاح جوهري للنظم التنظيمية الخاصة بكل منهم .(Pan, 2010)

3. إشراف ناقص(deficient supervision)

يشير هذا المفهوم إلى عدم وجود رقابة كافية من قبل الهيئات التنظيمية، مما قد يؤدي إلى تحمل البنوك لمخاطر مفرطة ومواجهة الأزمات في نهاية المطاف، تشعر البنوك المركزية بالقلق إزاء استقرار القطاع المصرفي، ولكن يبدو أن العالم يعاني باستمرار من الأزمات المصرفية. وينبغي الترحيب بهذا، ولكن

بشرطين فقط: أولاً، أن تكون إدارة البنوك الفردية قادرة بما فيه الكفاية؛ وثانياً أن كل بنك يمكن أن يخضع للإشراف الفعال من قبل البنك المركزي (أو أي هيئة تنظيمية مسؤولة أخرى) .(Latter, 1997)

ويرى الباحثون هنا أن الأزمات المالية في القطاع المصرفي تتشكل نتيجة تفاعل عوامل متعددة تشمل السيولة، تدهور قيمة الأصول، ارتفاع المخاطر الائتمانية، والانهيار النظامي، وكل منها يساهم في تهديد استقرار البنوك وقدرتها على تلبية التزاماتها المالية. ومن أبرز ما يشير إليه النص هو دور السياسات والممارسات غير الفعالة في إدارة المخاطر والرافعة المالية، حيث أن الاعتماد المفرط على الرافعة يزيد من احتمالية حدوث الخسائر، ويجعل البنوك أكثر عرضة للانهيار في فترات الركود الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن المفاهيم المذكورة على إخفاقات الرقابة التنظيمية، إذ يسمح التنظيم الضعيف للبنوك بتبني استراتيجيات خطرة دون رقابة كافية، كما يعكس عجز الهيئات التنظيمية في تحديث إطار العمل لمواكبة تطورات المنتجات المالية، ما يعزز احتمال وقوع الأزمات. وتبرز المفاهيم أعلاه أيضاً نقص الإشراف الكافي كعامل جوهري يسهم في تصاعد المخاطر، مشيراً إلى أهمية وجود رقابة فعالة من قبل السلطات المركزية لضمان استقرار البنوك. يعبر الباحثون من خلال ما ذكر عن أهمية تعزيز السياسات التنظيمية وتطوير آليات إشراف فعالة كأدوات ضرورية للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي والحد من تكرار الأزمات.

ثانياً: الودائع الاستثمارية :

الودائع الاستثمارية هي الأموال الموضوعة في بنك أو مؤسسة مالية تقدم عادةً معدلات فائدة أعلى من حسابات التوفير العادية. وهي مصممة للأفراد الذين يتطلعون إلى زيادة مدخراتهم بمرور الوقت .

اعتبارات السيولة، بينما توفر الودائع الاستثمارية عوائد أفضل، فإنها غالبًا ما تأتي مع قيود على عمليات السحب. تتطلب العديد من الحسابات حجز الأموال لفترة محددة، مما قد يحد من الوصول إلى الأموال خلال تلك الفترة.

أنواع الودائع الاستثمارية :تشمل الأنواع الشائعة الودائع الثابتة والودائع لأجل وشهادات الإيداع .(CDs) لكل نوع شروط مختلفة فيما يتعلق بأسعار الفائدة وفترات الاستحقاق وسياسات السحب، مما يلبي احتياجات الادخار المختلفة.

المخاطر والأمان :تعتبر الودائع الاستثمارية عمومًا منخفضة المخاطر، خاصة عندما يتم الاحتفاظ بها في البنوك المؤمنة من قبل الوكالات الحكومية. يحمي هذا التأمين المودعين حتى مبلغ معين في حالة فشل البنك، مما يوفر راحة البال للمدخرين.

الاستخدام :غالبًا ما يستخدم الأفراد الودائع الاستثمارية للادخار للنفقات المستقبلية، مثل التعليم أو شراء المنزل أو التقاعد. وهي تحظى بشعبية خاصة بين المستثمرين المحافظين الذين يسعون إلى تنمية مدخراتهم دون تحمل مخاطر كبيرة.

مقارنة بالودائع تحت الطلب :على عكس الودائع تحت الطلب، التي تسمح بسهولة الوصول والسحب، تتطلب الودائع الاستثمارية عادةً التزامًا بالأموال لفترة محددة. هذا التمييز أمر بالغ الأهمية للأفراد الذين يقررون كيفية إدارة مدخراتهم واستثماراتهم بفعالية(Dotsey, 1983) .

ثالثاً: ازمة السيولة في القطاع المصرفي :

أزمة السيولة في القطاع المصرفي تعد من التحديات الكبرى التي يمكن أن تؤدي إلى انهيارات مالية واسعة النطاق. تحدث هذه الأزمة عندما تجد البنوك صعوبة في توفير النقد اللازم لتلبية التزاماتها المالية على المدى القصير. ترتبط هذه الأزمات بأزمات أوسع في النظام المالي، وتؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد بشكل عام.

الأسباب الرئيسية لأزمة السيولة:

1. **الخلق المفرط للسيولة :**أظهرت الدراسات أن البنوك التي تقوم بخلق سيولة بشكل مفرط قد تساهم في تفاقم الأزمات المالية. فعلى سبيل المثال، في بعض الأزمات مثل الأزمة المالية لعام 2008، كانت البنوك تولد سيولة زائدة قبل الأزمة، مما أدى إلى تصاعد المخاطر وزيادة هشاشة النظام المالي .(Berger & Bouwman, 2009)

2. **مخاطر السيولة أثناء الأزمات :**تؤثر مخاطر السيولة بشكل كبير على أداء البنوك خلال الأزمات المالية. فقد وجدت الأبحاث أن البنوك ذات مستويات السيولة المنخفضة كانت أكثر عرضة للفشل أثناء الأزمات، وزادت من مخصصاتها للخسائر الناتجة عن القروض .(Chen et al., 2021)
3. **سوء إدارة الأصول السائلة :**أثناء الأزمات المالية، تميل البنوك إلى زيادة حيازتها من الأصول السائلة بشكل مفرط، مما قد يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي وتقليل توفير الائتمان. هذه السياسات تزيد من المخاطر العامة وتقلل من الكفاءة في استخدام الموارد المالية (Acharya et al., 2007).

يرى الباحثون ان هذه المفاهيم تعد بمثابة تحليلاً وافياً لمفهوم الودائع الاستثمارية، مبيّناً خصائصها وأنواعها وأهميتها ضمن إدارة المدخرات الشخصية، تعتبر الودائع الاستثمارية خياراً جاذباً للأفراد الذين يسعون إلى تحقيق عائدات أعلى مقارنةً بحسابات التوفير العادية، مع تحمل مستويات منخفضة من المخاطر. ويرى الباحثون أن عنصر السيولة يمثل نقطة حرجة عند دراسة هذه الودائع، إذ تتطلب عادةً فترة محددة لا يمكن خلالها السحب، مما يقيّد حرية الوصول إلى الأموال. وعلى الرغم من هذا القيد، تُعَد الودائع الاستثمارية أكثر أماناً نسبياً عند إيداعها في مؤسسات مالية مؤمنة من الجهات الحكومية، مما يمنح المستثمرين مستوى من الطمأنينة بشأن أموالهم. وتشير المفاهيم كذلك إلى أن هذه الودائع تلبي احتياجات ادخارية متنوعة من خلال خيارات مختلفة كودائع لأجل أو شهادات الإيداع، ما يساعد المدخرين في التخطيط لأهدافهم المستقبلية مثل التقاعد أو تمويل التعليم أو شراء المنازل. يوضح الباحثون أهمية التمييز بين الودائع الاستثمارية والودائع تحت الطلب، حيث تتميز الأولى بالالتزام المالي لفترة زمنية، في حين تتيح الثانية مرونة السحب الفوري، وهذا التباين ضروري للأفراد لتحديد استراتيجيات إدارة أموالهم بفعالية، وفقاً لمستوى السيولة الذي يحتاجونه وأهدافهم الاستثمارية.

رابعاً : التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي:

تلعب التعويضات والحوافز دورًا مهمًا في تحفيز العاملين في البنوك التجارية وتحقيق أهداف المؤسسة المالية. يمكن أن تتنوع هذه التعويضات بين الرواتب، والمكافآت، والمزايا المالية وغير المالية، وكلها تهدف إلى تحسين الأداء وزيادة رضا الموظفين.

مفهوم التعويضات والحوافز للموارد البشرية:

تعد التعويضات والحوافز من المكونات الأساسية لإدارة الموارد البشرية، وهي مصممة لتحفيز الموظفين وتعزيز الإنتاجية. فيما يلي نظرة مفصلة على هذه المفاهيم:

- **تعريف التعويض:** يشير التعويض إلى إجمالي المكافآت النقدية وغير النقدية التي يحصل عليها الموظفون مقابل عملهم. يتضمن ذلك الرواتب والأجور والمكافآت والمزايا والامتيازات الأخرى. إنه ضروري لجذب المواهب والاحتفاظ بها في المؤسسة.
- **أنواع التعويضات:**
- **الراتب الأساسي** :المبلغ الثابت المدفوع للموظفين، وعادة ما يتم التعبير عنه كراتب سنوي أو أجر بالساعة.
- **الدفع المتغير** :يشمل ذلك المكافآت والعمولات التي تعتمد على الأداء. على سبيل المثال، في الصناعة المصرفية، قد يتلقى الموظفون مكافآت مقابل تحقيق أهداف المبيعات، كما هو موضح في حملة بطاقات الائتمان المحفزة التي تمت مناقشتها في الدراسة
- **الفوائد** :التعويضات غير النقدية مثل التأمين الصحي وخطط التقاعد والإجازات المدفوعة، والتي تساهم في رضا الموظفين بشكل عام.
- **الحوافز:**
- الحوافز هي مكافآت محددة مصممة لتشجيع بعض السلوكيات أو مستويات الأداء. يمكن أن تكون نقدية (مثل المكافآت) أو غير نقدية (مثل برامج الاعتراف).

- **التأثير على أداء الموظفين:**
- يمكن أن تؤدي استراتيجيات التعويض والحوافز الفعالة إلى زيادة التحفيز وزيادة الإنتاجية وتحسين الرضا الوظيفي. يشير البحث إلى أن الحوافز القائمة على الأداء يمكن أن تخلق بيئة تنافسية تشجع الموظفين على التفوق. (Sahan et al., 2021).

أهمية التعويضات والحوافز:

1. **أثر الحوافز على الأداء والرضا الوظيفي :**أثبتت الدراسات أن الحوافز، خاصة تلك المتعلقة بالترقيات، تساهم بشكل كبير في تحسين أداء البنوك وزيادة رضا الموظفين. هذا التأثير يكون أكثر وضوحًا في البنوك المملوكة للدولة مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث أن حوافز الترقيات تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز رضا الموظفين وبالتالي أدائهم .(Chen, 2020)
2. **الاحتفاظ بالموظفين من خلال التعويض :**أوضحت دراسة أن التعويضات الجيدة، بما في ذلك الرواتب والمزايا الإضافية، تؤدي إلى زيادة الاحتفاظ بالموظفين في البنوك التجارية. على الرغم من أن الحوافز المالية قد تؤدي إلى زيادة الاحتفاظ بالموظفين، إلا أن الاستخدام المفرط للأموال كحافز قد يؤدي إلى تأثير عكسي ويقلل من الاستقرار الوظيفي .(John & Teru, 2017)
3. **الحوافز النقدية والنفسية وأثرها على الأداء :**وجدت دراسة أجريت على البنوك التجارية في الإمارات العربية المتحدة أن الحوافز النقدية والنفسية لها تأثير كبير على أداء الموظفين. وبينما ترتبط الحوافز النقدية بشكل مباشر بزيادة الإنتاجية، فإن الحوافز النفسية مثل التقدير والدعم المعنوي تلعب دورًا مهمًا في تحسين الرضا الوظيفي .(Abdelhay et al., 2023)

يرى الباحثون أن التعويضات والحوافز تلعب دوراً محورياً في القطاع المصرفي من خلال تأثيرها الإيجابي على أداء الموظفين ورضاهم الوظيفي. يعتبر هذا التفاعل مهماً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المالية، حيث إن البنوك تعتمد على مواردها البشرية لتحقيق التميز التنافسي وزيادة الإنتاجية. وبالنسبة للتعويضات، أرى أن توفير رواتب تنافسية وحوافز إضافية يساهم في جذب الكفاءات المتميزة والاحتفاظ بها، وهو أمر ضروري خاصة في قطاع يعتمد بشكل كبير على خبرة الموظفين ومهاراتهم العالية. إن وجود هيكل تعويضي يعتمد على الأداء يجعل الموظفين أكثر تحفيزاً لتحقيق الأهداف، ويخلق بيئة تنافسية داخلية تشجعهم على التفوق، وهو ما ينعكس إيجاباً على المؤسسة ككل.

من ناحية أخرى، أعتقد أن الحوافز النفسية تلعب دوراً لا يقل أهمية عن الحوافز المالية، إذ يُعد التقدير المعنوي والتشجيع من العوامل التي تعزز الولاء الوظيفي وتزيد من رضا الموظفين. إن هذه الحوافز تُشعر الموظفين بقيمتهم وتقدير المؤسسة لجهودهم، مما يؤدي إلى استقرارهم في عملهم وتقليل معدلات دوران الموظفين. وعلى الرغم من أهمية الحوافز المالية، إلا أن الإفراط في الاعتماد عليها قد يؤدي إلى نتائج عكسية؛ إذ قد يعتاد الموظفون على المكافآت المستمرة ويفقدون الدافع الحقيقي للعمل بمجرد توقف هذه المكافآت. من هذا المنطلق، أرى أن الموازنة بين الحوافز المالية والمعنوية هي السبيل الأمثل لتحقيق الرضا الوظيفي والالتزام، وتعزيز إنتاجية الأفراد ضمن المؤسسات المصرفية.

الإطار العملي للبحث

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تقديم وصف مفصّل لعينة الدراسة والأدوات التي استخدمها الباحثون في جمع البيانات، بدءًا من تصميم هذه الأدوات وصولًا إلى تطبيقها عمليًا. وسيتم أيضًا استعراض الإجراءات الإحصائية المتبعة لتحليل البيانات المستخلصة من هذه الأدوات، بالإضافة إلى تقييم درجة موافقة المبحوثين على مختلف جوانب الدراسة.

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

1- مجتمع وعينة الدارسة: Study community and sample

لحجم العينة اهمية كبيرة وذلك لبيان نسبة صحة الدراسة ومطابقتها للمجتمع الذي اخذت منه العينة وكلما زاد حجم العينة كلما كانت قيمة الخطأ المعياري الذي يمثل تشتت قيمة الوسط الحسابي للعينات الممكنة حول قيمتها المتوقعة يقل بازدياد حجم العينة (حجاب، 2000، 30) فالمجتمع هنا يتكون من جميع العاملين في مصرف شمال افريقيا والجمهورية هون والجمهورية سوكنة والجمهورية ودان بمنطقة الجفرة حسب

ما تيسر للباحث ، وقد أخذت عينة عشوائية بسيطة من العاملين حجمها (54) فرد من جملة مجتمع البحث والبالغ قدره (72) فرد بنسبة قدرها(75%) وقد تم توزيع الاستبانة على افراد العينة المختارين في المصارف التجارية بالجفرة، وقد كانت استجابة افراد العينة لتعبئتها (54) ردا, وبعد مراجعتها وجدت جميعها مطابقة لمعايير التعبئة

2- أداة الدارسة: Study tool

عبارة عن استبانة تم تصميمها خصيصها لتفي بغرض جمع البيانات من مجتمع الدراسة، والاستبيان يعتبر أداة للحصول على الحقائق وتجميع البيانات من مجتمع الدراسة عن الظروف والاساليب القائمة بالفعل ويعتمد الاستبيان على اعداد مجموعة من الاسئلة ترسل لعدد كثير نسبيا من أفراد المجتمع ويتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بأحد برامج التحليل الاحصائي بغية الوصول الى حلول ونتائج تصب في حل مشكلة البحث (بدر، 1996، 335)، فأداة جمع البيانات عبارة عن استبيان وتم تقسيمه الى قسمين:

القسم الاول: يحتوي على البيانات الشخصية للمبحوحتين وتشمل النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المصرف، أما القسم الثاني: يتكون من ثلاث محاور كالتالي: المحور الأول (**ضعف الودائع الاستثمارية في القطاع المصرفي**) والمحور الثاني (**ازمة السيولة في القطاع المصرفي**) والمحور الثالث (**التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي**)

ثانياً: صدق وثبات أداة البحث:

قام الباحثون بتقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدقه وثباته كالتالي:

صدق فقرات الاستبيان: قام الباحثون بالتأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين هما صدق المحكمين، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

صدق المحكمين:

عرض الباحثون الاستبيان على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية ادارة اعمال بجامعة الجفرة. وقد استجاب الباحثون لآراء السادة المحكمين وقاما بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجليها في نموذج تم إعداده، وبعد ذلك تم توزيعه على العينة المختارة.

صدق الاتساق الداخلي:

صدق الاتساق الداخلي لفقرات ابعاد المحور الاول (ضعف الودائع الاستثمارية في القطاع المصرفي):

الجدول (1): الاتساق الداخلي لفقرات محور ضعف الودائع الاستثمارية في القطاع المصرفي.

رقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	النتيجة
1	تؤثر السياسات المصرفية الحالية على المصارف بسبب ضعف الودائع	.381**	يوجد ارتباط
2	يساهم ضعف الثقة العامة في أداء القطاع المصرفي في انخفاض الودائع الاستثمارية في المصرف	.356**	يوجد ارتباط
3	تؤثر الطروف الاقتصادية العامة في البلاد على ضعف الودائع الاستثمارية في المصرف	.341*	يوجد ارتباط
4	ضعف العائد على الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية في الجفرة هو سبب رئيسي في قلة إقبال المستثمرين	.966**	يوجد ارتباط
5	تساهم التغيرات السياسية والاقتصادية في البلاد في تقليص الودائع الاستثمارية في المصرف	.310*	يوجد ارتباط

** دالة إحصائية عند مستوى (0.01) * دالة إحصائية عند مستوى (0.05)

المصدر: اعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان 2024

يبين الجدول رقم (1) ان جميع الفقرات تظهر ارتباطاً إيجابياً ودالاً إحصائياً مع الدرجة الكلية للمحور، مما يشير إلى اتساق داخلي جيد، حيث ان الفقرة الرابعة تظهر أقوى ارتباط (0.966)، مما يدل على أنها تمثل بشكل كبير المفهوم العام للمحور، اما باقي الفقرات تظهر ارتباطات متوسطة تتراوح بين 0.310 و 0.381، جميع القيم أعلى من 0.3، وهو الحد الأدنى المقبول عادة للاتساق الداخلي، نستنتج من ذلك أن فقرات المحور تتمتع باتساق داخلي جيد، مما يعزز صدق المقياس المستخدم. هذا يعني أن الفقرات تقيس بشكل متسق المفهوم العام لضعف الودائع الاستثمارية في القطاع المصرفي.

الجدول (2): الاتساق الداخلي لفقرات محور ازمة السيولة في القطاع المصرفي.

رقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	النتيجة
1	تؤثر ازمة السيولة تؤثر على جودة الخدمات المقدمة من المصرف	.533**	يوجد ارتباط
2	تساهم الحلول التقنية (مثل الأنظمة الإلكترونية والدفع الرقمي) في تخفيف الأزمة	.307*	يوجد ارتباط
3	يقوم المصرف باعطاء دورات تدريبية للموظفين على كيفية التعامل مع العملاء خلال ازمة السيولة	.635**	يوجد ارتباط
4	اشعر بضغوط نفسية نتيجة النقص الحاد في السيولة	.696**	يوجد ارتباط
5	اثرت أزمة السيولة على علاقاتي مع العملاء	.757**	يوجد ارتباط

** دالة إحصائية عند مستوى (0.01) * دالة إحصائية عند مستوى (0.05)
المصدر: اعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان 2024

الجدول رقم (2) يعرض نتائج تحليل الاتساق الداخلي لفقرات محور "أزمة السيولة في القطاع المصرفي" باستخدام معامل ارتباط بيرسون. هذا التحليل يهدف إلى قياس مدى ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية للمحور، جميع الفقرات تظهر ارتباطاً إيجابياً ودالاً إحصائياً مع الدرجة الكلية للمحور، مما يشير إلى اتساق داخلي جيد، الفقرة الخامسة تظهر أقوى ارتباط (0.757)، تليها الفقرة الرابعة (0.696)، مما يدل على أنهما تمثلان بشكل كبير المفهوم العام للمحور، الفقرة الثانية تظهر أضعف ارتباط (0.307)، ولكنه لا يزال دالاً إحصائياً ومقبولاً، باقي الفقرات تظهر ارتباطات متوسطة إلى قوية تتراوح بين 0.533 و 0.635.
يمكن القول أن فقرات المحور تتمتع باتساق داخلي جيد، مما يعزز صدق المقياس المستخدم. هذا يعني أن الفقرات تقيس بشكل متسق المفهوم العام لأزمة السيولة في القطاع المصرفي، بشكل عام، يمكن الاعتماد على هذا المقياس لتقييم تصورات الموظفين حول أزمة السيولة في القطاع المصرفي.

الجدول (3): الاتساق الداخلي لفقرات محور التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي.

رقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	النتيجة
1	يعتبر مستوى الرضا ممتاز تجاه نظام التعويضات والحوافز في المصرف	.913**	يوجد ارتباط
2	تتناسب التعويضات التي اتلقاها مع حجم العمل الذي تقوم به	.901**	يوجد ارتباط
3	تعتبر الحوافز المقدمة (مثل المكافآت والزيادات السنوية) محفزة لي لأداء عملي بفعالية	.875**	يوجد ارتباط
4	يتم تقديم الحوافز بشكل منتظم ووفقًا للأداء الفردي	.925**	يوجد ارتباط
5	تمتاز الحوافز والمكافآت المقدمة للعاملين بالمصرف بالشفافية المطلوبة	.907**	يوجد ارتباط

** دالة إحصائية عند مستوى (0.01) * دالة إحصائية عند مستوى (0.05)
المصدر: اعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان 2024

بناءً على الجدول رقم (3) يمكن تحليل الاتساق الداخلي لفقرات محور "التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي" كما يلي: جميع الفقرات في هذا المحور تظهر ارتباطاً قوياً جداً مع الدرجة الكلية للمحور، حيث تتراوح قيم معامل ارتباط بيرسون بين 0.875 و 0.925. هذه القيم تشير إلى اتساق داخلي ممتاز للمحور، جميع الفقرات تظهر ارتباطاً قوياً جداً مع الدرجة الكلية للمحور، مما يدل على أن المحور يقيس بدقة عالية مفهوم التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي.

ثبات أداة البحث:

قام الباحثون بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وذلك وفقا لمعامل البحث:

الجدول (4): معاملات الثبات (معامل الفا كرو نباخ).

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
الاول	ضعف الودائع الاستثمارية في القطاع المصرفي	5	0.98
الثاني	ازمة السيولة في القطاع المصرفي	5	0.68
الثالث	التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي	5	0.94
	الاجمالي		0.73

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان، 2024

ويلاحظ من الجدول (4) ان قيمة معامل الفا كرو نباخ هو (0.98) للمحور الاول و (0.68) للمحور الثاني وللمحور الثالث (0.94) وبلغ معامل اختبار الفا كرو نباخ لمجموع المحاور (0.73) وكل هذه المعاملات أكبر من معامل المقياسي (0.60) الشي الذي يدل على ان الاستبيان ثابت وسوف يعطي نفس النتائج بنسبة قدرها 0.73 لو تم توزيعه مرة أخرى على نفس العينة وبذا يعد الاستبيان على بدرجة لا بأس بها من الموثوقية وصالح للاعتماد على نتائجه.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لخدمة أغراض الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة في الجانب الميداني تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لمعرفة اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول التساؤلات المطروحة وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية spss ، وقد قام الباحثون باستخدام أساليب المعالجة الإحصائية التالية :

1. مقاييس النزعة المركزية: -تم استخدام المتوسط الحسابي منها وذلك لمعرفة ان كانت إجابات المبحوثين إيجابية أو سلبية، إيجابية إذا كانت القيمة المحسوبة للمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الفرض وعكسها سلبية.
2. مقاييس التشتت: -ومنها تم استخدام الانحراف المعياري وهو يستخدم لمعرفة مدى تشتت القيم عن المتوسط الحسابي
3. الانحدار الخطي البسيط هو أداة إحصائية قوية تُستخدم لفهم العلاقة الخطية بين متغيرين، ويساعد في التنبؤ بقيم المتغير التابع بناءً على المتغير المستقل، وكذلك في قياس مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
4. النسب المئوية والجداول التكرارية: -وهي لمعرفة نسب البيانات الشخصية وعددها.
5. مؤشر الأهمية النسبية (RII) للتحليل. تعتبر صيغة مؤشر الأهمية النسبية (RII) واحدة من أفضل الأدوات المستخدمة لتحليل وتصنيف البيانات (كل سؤال) التي تم جمعها من خلال مصدر البيانات الأساسي (الاستبيانات) لغرض دراسة معينة.

الصيغة الخاصة بمؤشر الأهمية النسبية هي أدناه.

$$RII = \Sigma W/(A*N)\ (0 \leq RII \leq 1)$$

حيث: --W- هو الوزن المعطى لكل عامل من قبل المستجيبين والذي يتراوح من 1 إلى 5 (وفقًا لمقياس ليكرت) يتم حساب W لكل عامل على النحو التالي: W=5*n5 للعامل 1، n4*4 للعامل 2، n3*3 للعامل 3 وهكذا.-- A- هو أعلى وزن أي 5 في هذه الحالة. -- N- هو العدد الإجمالي للمستجيبين.

6. مستوى الدلالة الإحصائية المستخدم في هذه الدراسة هو 95%، ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك.
7. معامل الفاكرونباخ لقياس مدى ثبات أداة البحث.
8. اختبار شيفيه لمعرفة الى أي فئة تكون دلالة الفروق في إجابات المبحوثين.
9. معامل ارتباط بيرسون لقياس مدى الاتساق الداخلي لفقرات أداة البحث.

مقياس ليكرت الخماسي :

الجدول (5): مقياس ليكرت الخماسي.

التصنيف	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
فئة التصنيف	من 1 الى 1.7	من 1.8 الى 2.5	من 2.6 الى 3.3	من 3.4 الى 4.1	من4.2 الى 5

المصدر: اعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان، 2024

ثالثاً: تحليل البيانات الشخصية

يوضح تحليل البيانات الشخصية بيان للنوع والعمر المؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمصرف للمبحوثين:

الجدول (6): تحليل البيانات الشخصية.

البيانات الشخصية	المتغيرات	العدد	النسبة%
النوع	ذكر	35	64.8
	انثى	19	35.2
العمر	أقل من 30	19	35.2
	من 30 الى 40	8	14.8
	من 41إلى 50	17	31.5
	أكثر من 50	10	18.5
المؤهل العلمي	دكتوراه	1	1.9
	ماجستير	5	9.3
	بكلاريوس	46	85.2
	اخرى	2	3.7
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	17	31.5
	من 5 إلى 15 سنوات	7	13.0
	أكثر من 15 سنوات	30	55.6
المصرف	الجمهورية هون	14	25.9
	شمال افريقيا	12	22.2
	الجمهورية سوكنة	19	35.2
	الجمهورية ودان	9	16.7
الجملة		54	%100

إعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان 2024.

يعكس الجدول (6) تحليل البيانات الشخصية عينة الدراسة من حيث النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والمصرف الذي يتبع له المبحوثين. يتبين أن الذكور يشكلون نسبة 64.8% من العينة مقارنةً بـ 35.2% للإناث، مما يشير إلى وجود تمثيل أكبر للذكور في هذه الدراسة. فيما يتعلق بتوزيع الفئات العمرية، فإن الشريحة التي تقل أعمارها عن 30 سنة تمثل النسبة الأكبر بواقع 35.2%، تليها الفئة العمرية من 41 إلى 50 بنسبة 31.5%، مما يدل على أن غالبية المبحوثين ينتمون إلى فئات عمرية شابة ومتوسطة. بالنسبة للمؤهل العلمي، فإن حاملي البكالوريوس يشكلون الأغلبية المطلقة بنسبة 85.2%، مع وجود نسبة قليلة من الحاصلين على الماجستير (9.3%) والدكتوراه (1.9%)، مما قد يعكس المستوى التعليمي العام للعينة.
أما من حيث سنوات الخبرة، فإن أكثر من نصف العينة (55.6%) لديهم خبرة تتجاوز 15 سنة، مما يشير إلى أن غالبية المبحوثين يمتلكون خبرة مهنية كبيرة، بينما نجد أن 31.5% لديهم أقل من 5 سنوات من الخبرة. بالنسبة للتوزيع حسب المصرف، فإن النسبة الأكبر من العينة تعمل في "الجمهورية سوكنة" بنسبة 35.2%، تليها "الجمهورية هون" بنسبة 25.9%، مما يعكس تنوعاً في التوزيع الجغرافي للمشاركين في الدراسة. عموماً، يقدم الجدول رؤية شاملة حول التركيبة الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة، مما يساعد في فهم خصائص المبحوثين وتفسير نتائج الدراسة بناءً على هذه السمات.

رابعاً: تحليل اجابات المبحوثين على حسب محاور الدراسة

أ- تحليل إجابات المبحوثين حول محور **ضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية في منطقة الجفرة**.

الجدول (7): اتجاه اجابات المبحوثين على محور ضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية في منطقة الجفرة

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الأهمية النسبية RII
1	تؤثر السياسات المصرفية الحالية على المصارف بسبب ضعف الودائع	4.19	.754	%84
2	يساهم ضعف الثقة العامة في أداء القطاع المصرفي في انخفاض الودائع الاستثمارية في المصرف	4.09	.957	%82
3	تؤثر الظروف الاقتصادية العامة في البلاد على ضعف الودائع الاستثمارية في المصرف	4.39	.596	%88
4	ضعف العائد على الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية في الجفرة هو سبب رئيسي في قلة إقبال المستثمرين	4.96	6.985	%99
5	تساهم التغيرات السياسية والاقتصادية في البلاد في تقليص الودائع الاستثمارية في المصرف	4.19	.702	%84
	مقياس كل المحور	4.4	1.54	

المصدر اعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان 2024.

يوضح الجدول (7) اتجاهات إجابات المبحوثين حول محور "ضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية في منطقة الجفرة" من خلال تقديم المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومؤشر الأهمية النسبية (RII) لكل فقرة. تشير النتائج إلى أن الفقرة "ضعف العائد على الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية في الجفرة هو سبب رئيسي في قلة إقبال المستثمرين" قد حصلت على أعلى درجة في المتوسط الحسابي (4.96) وأعلى مؤشر أهمية نسبية (99%)، مما يدل على أن غالبية المبحوثين يرون أن العائد المنخفض هو العامل الأكثر تأثيراً على ضعف الودائع الاستثمارية. تأتي الفقرة التي تتناول تأثير الظروف

الاقتصادية العامة في البلاد في المرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4.39 وبلغ مؤشر الأهمية النسبية 88%، مما يعكس إدراكاً واضحاً لتأثير التحديات الاقتصادية الشاملة على الاستثمارات المصرفية. أما الفقرات المتعلقة بتأثير السياسات المصرفية والتغيرات السياسية والاقتصادية، فقد حققت مؤشرات أهمية نسبية متساوية (84%) ومتوسطات حسابية قريبة (4.19)، مما يشير إلى اتفاق المشاركين على أن هذه العوامل تسهم أيضاً في ضعف الودائع الاستثمارية، وإن كانت أقل أهمية مقارنةً بالعائد الاستثماري والظروف الاقتصادية العامة. يظهر مقياس كل المحور متوسطاً حسابياً قدره 4.4 وانحرافاً معيارياً 1.54، مما يعكس تبايناً ملحوظاً في آراء المبحوثين حول بعض الفقرات، وربما يشير إلى اختلاف التجارب والآراء حول العوامل المؤثرة على ضعف الودائع الاستثمارية في المنطقة.

ب- تحليل إجابات المبحوثين حول محور ازمة السيولة في المصارف التجارية في منطقة الجفرة

الجدول (8): اتجاه اجابات المبحوثين على محور ازمة السيولة في المصارف التجارية في منطقة الجفرة.

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الأهمية النسبية RII
1	تؤثر ازمة السيولة تؤثر على جودة الخدمات المقدمة من المصرف	4.06	1.036	%81
2	تساهم الحلول التقنية (مثل الأنظمة الإلكترونية والدفع الرقمي) في تخفيف الأزمة	4.41	.714	%88
3	يقوم المصرف باعطاء دورات تدريبية للموظفين على كيفية التعاملمع العملاء خلال ازمة السيولة	3.46	1.059	%69
4	اشعر بضغوط نفسية نتيجة النقص الحاد في السيولة	3.98	1.055	%80
5	اثرت أزمة السيولة على علاقاتي مع العملاء	3.52	1.177	%70
	المقياس الكلي للمحور	3.8	0.6	

المصدر اعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان 2024.

يقدم الجدول (8) تحليلاً لآراء المبحوثين حول محور "أزمة السيولة في المصارف التجارية في منطقة الجفرة"، من خلال قياس المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومؤشر الأهمية النسبية (RII) لكل فقرة. تشير النتائج إلى أن الفقرة المتعلقة بدور الحلول التقنية، مثل الأنظمة الإلكترونية والدفع الرقمي، في تخفيف أزمة السيولة قد حصلت على أعلى قيمة في المتوسط الحسابي (4.41) وأعلى مؤشر أهمية نسبية (88%)، مما يعكس اعتقاد المشاركين بأهمية التكنولوجيا في مواجهة أزمة السيولة. الفقرة الثانية من حيث الأهمية هي "تؤثر أزمة السيولة على جودة الخدمات المقدمة من المصرف" حيث حققت متوسطاً حسابياً قدره 4.06 ومؤشر أهمية نسبية 81%، مما يشير إلى تأثير الأزمة بشكل كبير على جودة الخدمة التي يقدمها المصرف.

بالمقابل، الفقرات المتعلقة بالدورات التدريبية للموظفين حول التعامل مع العملاء خلال الأزمة، وضغوط الموظفين النفسية الناتجة عن نقص السيولة، وتأثير الأزمة على العلاقات مع العملاء، حصلت على متوسطات أقل نسبياً (3.46، 3.98، و3.52 على التوالي) ومؤشرات أهمية نسبية تتراوح بين 69% و80%. هذا التفاوت في الأهمية قد يعكس اختلافاً في تقدير المبحوثين لأهمية هذه الجوانب في الأزمة مقارنةً بالحلول التقنية وتأثيرات الأزمة على جودة الخدمات. يشير المقياس الكلي للمحور، الذي بلغ متوسطه 3.8 وانحرافه المعياري 0.6، إلى أن إجمالي آراء المبحوثين يتجه نحو الاعتراف بوجود تأثيرات متوسطة إلى عالية لأزمة السيولة على عمليات المصرف، مع تفاوت ملحوظ في درجة التأثير بناءً على الفقرات المحددة.

ج- تحليل إجابات المبحوثين حول محور التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة.

الجدول (9): اتجاه اجابات المبحوثين على محور التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة.

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الأهمية النسبية RII
1	يعتبر مستوى الرضا ممتاز تجاه نظام التعويضات والحوافز في المصرف	2.78	1.254	%56
2	تتناسب التعويضات التي اتلقاها مع حجم العمل الذي تقوم به	2.76	1.331	%55
3	تعتبر الحوافز المقدمة (مثل المكافآت والزيادات السنوية) محفزة لي لأداء عملي بفعالية	3.02	1.337	%60
4	يتم تقديم الحوافز بشكل منتظم ووفقًا للأداء الفردي	2.64	1.346	%53
5	تمتاز الحوافز والمكافآت المقدمة للعاملين بالمصرف بالشفافية المطلوبة	2.89	1.354	%58
	المقياس الكلي للمحور	2.8	1.2	

المصدر اعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان 2024.

يشير الجدول (9) إلى تقييم المبحوثين لنظام التعويضات والحوافز في المصارف التجارية بمنطقة الجفرة، من خلال قياس المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومؤشر الأهمية النسبية (RII) لكل فقرة. يظهر أن الفقرة التي تتناول "مدى تحفيز الحوافز المقدمة (مثل المكافآت والزيادات السنوية) للأداء الفعّال" حققت أعلى متوسط حسابي بلغ 3.02 ومؤشر أهمية نسبية 60%، مما يعكس أن بعض المبحوثين يرون الحوافز كمحفز إلى حد ما، وإن كان تقييمهم لها ما زال في مستوى أقل من المتوسط العام. تلتها الفقرة المتعلقة بالشفافية في الحوافز والمكافآت بنسبة أهمية نسبية 58%، مما يشير إلى ملاحظات من المبحوثين على مستوى الشفافية، رغم أنها ما زالت بحاجة لتحسين.

أما الفقرات التي تناولت مدى ملاءمة التعويضات لحجم العمل (2.76) وتقديم الحوافز بشكل منتظم وفق الأداء (2.64) ومستوى الرضا العام عن نظام التعويضات والحوافز (2.78)، فقد حصلت على تقييمات منخفضة نسبياً، مع مؤشرات أهمية نسبية تتراوح بين 53% و56%. يعكس ذلك عدم رضا واضح عن انتظام وكفاية الحوافز والتعويضات المقدمة، مما يشير إلى فجوة بين توقعات الموظفين وما يتم توفيره لهم فعلياً. كما يوضح المقياس الكلي للمحور بمتوسط 2.8 وانحراف معياري 1.2 وجود تقييم إجمالي دون المستوى المطلوب لنظام التعويضات والحوافز، مع تباين ملحوظ في آراء المبحوثين، ما يدل على اختلاف تجربتهم الشخصية أو آمالهم من سياسات التعويض في المصرف.

خامساً: اختبار فرضيات البحث: Testing research hypotheses

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية في منطقة الجفرة على التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لازمة السيولة في المصارف التجارية في منطقة الجفرة على التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين على محاور البحث تعزى لمتغير الجنس

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين على محاور البحث تعزى لمتغير المصرف.
إثبات صحة فرضيات الدراسة التي ساقها الباحثون لتعبر عن مضمون الظاهر مسار البحث لذلك يجب اختبار الفرضيات والتأكد من صحتها من عدمه حتى نعبر عن موقفنا من الظاهر مسار الدراسة (بدوي، 71)، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط على قيم المحاور المستهدفة وذلك بمعرفة العلاقة ونوعها بين المحاور وتأثير المتغير المستقل على التابع وقوة ذلك التأثير.
الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية في منطقة الجفرة على التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة

الجدول (10): تحليل الانحدار البسيط بين ضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية والتعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة.

المتغيرات	R معامل الارتباط	R2معامل التحديد	قيمة F	قيمة T	القيمة الاحتمالية P-value
ضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية والتعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة	0.231	0.053	2.86	1.69	0.096

المصدر: إعداد الباحثون من نتيجة تحليل الانحدار ببرنامج SPSS، 2024.

يعطي الجدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية بمنطقة الجفرة على التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في نفس المنطقة، **معامل الارتباط (R):** قيمة معامل الارتباط (R) هي 0.231، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين ضعف الودائع الاستثمارية والتعويضات والحوافز. هذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة ولا تشير إلى تأثير قوي مباشر، **معامل التحديد (R^2):** قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.053، وهذا يدل على أن ضعف الودائع الاستثمارية يفسر حوالي 5.3% فقط من التغيرات في التعويضات والحوافز. وبذلك، يمكن القول إن معظم التغيرات في التعويضات والحوافز قد تكون ناتجة عن عوامل أخرى غير الودائع الاستثمارية، **قيمة F:** قيمة F هي 2.86، وهي ليست عالية بما يكفي لتكون دالة إحصائيًا عند مستويات ثقة تقليدية (مثل 0.05)، مما يضعف دعم الفرضية بوجود تأثير ملحوظ بين المتغيرين، **قيمة T والقيمة الاحتمالية (P-value):** قيمة T هي 1.69، والقيمة الاحتمالية (P-value) المقابلة هي 0.096. نظرًا لأن P-value أعلى من 0.05، فإن هذه النتيجة تشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية قوية بين ضعف الودائع الاستثمارية والتعويضات والحوافز عند مستوى ثقة 95%.
بناءً على النتائج، لا توجد أدلة كافية تدعم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية بمنطقة الجفرة على التعويضات والحوافز فيها. وبالتالي، قد تكون هناك عوامل أخرى مؤثرة تستحق الدراسة لتفسير التغيرات في التعويضات والحوافز.
الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لازمة السيولة في المصارف التجارية في منطقة الجفرة على التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة.

الجدول (11): تحليل الانحدار الخطي البسيط بين ازمة السيولة في المصارف التجارية في منطقة الجفرة والتعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة.

المتغيرات	R معامل الارتباط	R2معامل التحديد	F	T	p-value
ازمة السيولة في المصارف التجارية في منطقة الجفرة و التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة	0.375	0.14	8.34	2.88	0.006

المصدر: إعداد الباحثون من نتيجة تحليل الانحدار ببرنامج SPSS، 2024

الجدول (11) يعرض نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية التي تفترض وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأزمة السيولة في المصارف التجارية بمنطقة الجفرة على التعويضات والحوافز في هذه المصارف.

معامل الارتباط (R): قيمة معامل الارتباط (R) هي 0.375، مما يشير إلى وجود ارتباط متوسط بين أزمة السيولة والتعويضات والحوافز. هذا يدل على أن هناك علاقة إيجابية متوسطة القوة بين المتغيرين، حيث قد تؤثر أزمة السيولة على التعويضات والحوافز.

معامل التحديد (R^2): قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.14، وهذا يعني أن حوالي 14% من التغيرات في التعويضات والحوافز يمكن تفسيرها بأزمة السيولة في المصارف التجارية. بينما يشير هذا إلى وجود تأثير، إلا أن النسبة تظل منخفضة، مما يعني أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر أيضًا على التعويضات والحوافز بشكل أكبر.

قيمة F: قيمة F هي 8.34، وهي دالة إحصائيًا. قيمة F العالية نسبيًا تشير إلى أن النموذج قادر على تفسير بعض التباين في التعويضات والحوافز من خلال أزمة السيولة.

قيمة T والقيمة الاحتمالية (P-value): قيمة T هي 2.88، والقيمة الاحتمالية (P-value) المقابلة هي 0.006، وهي أقل من 0.05. هذا يدل على دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة 95%، مما يعزز من صحة الفرضية بوجود تأثير معنوي لأزمة السيولة على التعويضات والحوافز.

تشير نتائج التحليل إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأزمة السيولة في المصارف التجارية بمنطقة الجفرة على التعويضات والحوافز في هذه المصارف. هذه النتائج تدعم الفرضية بأن أزمة السيولة قد تؤثر بشكل ملحوظ على التعويضات والحوافز، على الرغم من أن هذا التأثير ليس قويًا جدًا ولكنه موجود بدرجة يمكن ملاحظتها إحصائيًا.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين على محور التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة تعزى لمتغير المصرف.

الجدول (12): نتائج اختبار التباين الأحادي "الانوفا" على الإجابات على محاور الدراسة التي تعزى لمتغير المصرف.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	الدلالة الإحصائية P-value
ضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية	بين المجموعات	446.434	3	148.811	2.683	.057
	داخل المجموعات	2773.714	50	55.474		
	المجموع	3220.148	53			
ازمة السيولة في المصارف التجارية في منطقة الجفرة	بين المجموعات	77.662	3	25.887	3.071	.036
	داخل المجموعات	421.541	50	8.431		
	المجموع	499.204	53			
التعويضات والحوافز في المصارف التجارية في منطقة الجفرة	بين المجموعات	220.259	3	73.420	2.206	.099
	داخل المجموعات	1630.722	49	33.280		
	المجموع	1850.981	52			

المصدر: اعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان، 2024

الجدول رقم (12) يعرض نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) للتحقق من الفرضية الخامسة التي تنص على "عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين على محور التعويضات والحوافز في المصارف التجارية بمنطقة الجفرة تعزى لمتغير المصرف".

1- **ضعف الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية: قيمة F** = 2.683 و **P-value** = 0.057.، قيمة Pأكبر قليلاً من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. وبالتالي، يمكن قبول الفرضية الصفرية عند هذا المستوى، مما يعني أن ضعف الودائع الاستثمارية لا يختلف بناءً على المصرف.

2- أزمة السيولة في المصارف التجارية: قيمة F = 3.071 و **P-value** = 0.036.، هنا، قيمة P أقل من 0.05، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول أزمة السيولة تعزى لمتغير المصرف. هذا يشير إلى أن هناك اختلافات ملحوظة بين المصارف في هذه النقطة.

3- التعويضات والحوافز في المصارف التجارية: قيمة F = 2.206 و **P-value** = 0.099.، قيمة P أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور التعويضات والحوافز تعزى لمتغير المصرف، وبالتالي، تُقبل الفرضية الصفرية عند هذا المستوى.

بناءً على نتائج اختبار التباين الأحادي، يمكن استنتاج ما يلي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمحور "ضعف الودائع الاستثمارية" ومحور "التعويضات والحوافز"، مما يعني أن آراء المبحوثين بشأن هذين المحورين لا تختلف باختلاف المصرف، بالنسبة لمحور "أزمة السيولة"، توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المصرف، مما يشير إلى وجود اختلافات في وجهات نظر المبحوثين حول هذه المحور بناءً على المصرف.

الجدول (13): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين الفروق في إجابات المبحوثين لصالح أيا من المصارف.

المحور	المصرف	العدد	المجموعات الجزئية لألفا=0.05	
			(Subset 1)	(Subset 2)
ازمة السيولة	شمال افريقيا	12	17.5000	
	الجمهورية سوكنة	19	19.2632	19.2632
	الجمهورية هون	14	20.2857	20.2857
	الجهورية ودان	9		21.0000
	مستوى الدلالة		0.137	0.528

المصدر : اعداد الباحثون من واقع بيانات الاستبيان، 2024

بناءً على نتائج اختبار شيفيه في الجدول رقم (13)، يمكن تحليل الفروق في إجابات المبحوثين بين المصارف المختلفة كما يلي:

نلاحظ وجود مجموعتين متجانستين (Subset 1 و Subset 2) عند مستوى دلالة 0.05.

المجموعة الأولى (Subset 1):تضم هذه المجموعة ثلاثة مصارف: مصرف شمال أفريقيا (متوسط = 17.5000) مصرف الجمهورية سوكنة (متوسط = 19.2632) مصرف الجمهورية هون (متوسط = 20.2857)

القيمة الاحتمالية لهذه المجموعة هي 0.137، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه المصارف الثلاثة.

المجموعة الثانية (Subset 2): تضم هذه المجموعة ثلاثة مصارف: مصرف الجمهورية سوكنة (متوسط = 19.2632) مصرف الجمهورية هون (متوسط = 20.2857) مصرف الجمهورية ودان (متوسط = 21.0000)القيمة الاحتمالية لهذه المجموعة هي 0.528، مما يشير أيضًا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه المصارف الثلاثة.

ملاحظات إضافية:

مصرف الجمهورية سوكنة ومصرف الجمهورية هون يظهران في كلتا المجموعتين، مما يشير إلى أنهما يشكلان جسرًا بين المجموعتين. مصرف شمال أفريقيا لديه أقل متوسط (17.5000)، بينما مصرف الجمهورية ودان لديه أعلى متوسط (21.0000). نستنتج مما سبق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معظم المصارف، حيث تتداخل المجموعات المتجانسة. يمكن ملاحظة وجود اختلاف محتمل بين مصرف شمال أفريقيا (الأقل في المتوسط) ومصرف الجمهورية ودان (الأعلى في المتوسط)، حيث أنهما لا يظهران معًا في أي مجموعة متجانسة. المصارف الأخرى (الجمهورية سوكنة والجمهورية هون) تقع في منطقة وسطى، حيث تتشابه مع كل من المصارف ذات المتوسطات الأعلى والأدنى

هذه النتائج تشير إلى وجود تجانس نسبي في إجابات المبحوثين بين معظم المصارف، مع احتمال وجود بعض الاختلافات الطفيفة بين المصارف لصالح مصرف الجمهورية ودان، فالعاملون بمصرف ودان تختلف اجاباتهم أي جد ما عن المصارف الأخرى تجاه محور ازمة السيولة ويعزو الباحثون ذلك الى كثرة عملاء المصرف مقارنة بالمصارف الأخرى.

سادساً: مناقشة النتائج مع الدراسات السابقة:Discussion of results with previous studies

نتائج الدراسة توضح التأثيرات المتعددة للأزمات المالية على استراتيجيات المصارف التجارية في منطقة الجفرة، وخصوصاً سياسات التعويضات والحوافز. أبرز ما ورد هو ضعف العائد على الودائع الاستثمارية، حيث سجّل أعلى قيمة حسابية، مشيراً إلى إدراك المشاركين لأهمية العوائد في جذب المستثمرين، مما ينسجم مع دراسة **(Abascal & González, 2019)**التي بينت أن الحوكمة القوية في البنوك تحفز

على تخفيض المخاطر؛ فالضعف في العوائد يحدّ من الاستثمار ويقلل من الحوافز، خاصة في البلدان التي تعاني من ضعف الحماية للمساهمين. كما أشارت الدراسة إلى أن الظروف الاقتصادية العامة والسياسات المصرفية والسياسية تؤثر بشكل ملحوظ، حيث كانت نسب الأهمية لهذه العوامل مرتفعة، مما يتماشى مع نتائج (*إبراهيم، 2014*) التي ركزت على كيفية تأثير الأزمات المالية من خلال التداخلات المعقدة بين الأنظمة المالية. أما بالنسبة لأزمة السيولة، فقد أوضحت الدراسة أن الحلول التقنية تساهم في تخفيف أثرها، وهو ما يدعمه **(Guo et al., 2015)** حيث وجدوا أن التكنولوجيا والحوافز الموجهة طويلة الأجل تحد من المخاطر المرتبطة بالسيولة. فيما يتعلق بتأثير السيولة على جودة الخدمة، أظهرت النتائج أن الأزمة تضعف من جودة الخدمة، وهو ما يتفق مع ما طرحه **(White & Hollingsworth, 2018)** بأن التعويضات المرتفعة تحسّن من نسب رأس المال، مما قد ينعكس إيجاباً على كفاءة الخدمة. وأخيراً، تحليل الانحدار الذي كشف ضعف العلاقة بين ضعف الودائع والتعويضات يعكس اتساقاً مع ما ورد في دراسة **(Marilena, 2015)**، التي ناقشت أن القواعد الاحترازية بعد الأزمات تستهدف التقليل من المخاطر وتحقيق استدامة صحية في القطاع المصرفي، مما يضعف من التأثير المباشر للأزمات على سياسات الحوافز.

الخاتمة

بناءً على التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بأثر الأزمات المالية على سياسات التعويضات والحوافز في القطاع المصرفي بمنطقة الجفرة، يمكن تقديم النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

1. **ضعف العائد على الودائع الاستثمارية:**

كان ضعف العائد على الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية بمنطقة الجفرة السبب الرئيسي وراء قلة الإقبال على الاستثمار، حيث حصل على أعلى متوسط حسابي (4.96) وأعلى مؤشر أهمية نسبية (99%). هذا يوضح إدراك المبحوثين للتأثير الكبير للعائد الاستثماري على ضعف الودائع.

2. **تأثير الظروف الاقتصادية العامة:**

حازت الفقرة المتعلقة بتأثير الظروف الاقتصادية العامة على متوسط حسابي قدره 4.39 ومؤشر أهمية نسبية 88%. هذا يشير إلى اعتراف المبحوثين بتأثير التحديات الاقتصادية العامة على الاستثمارات المصرفية.

3. **تأثير السياسات المصرفية والتغيرات السياسية والاقتصادية:**

حصلت على متوسطات حسابية متقاربة (4.19) ومؤشرات أهمية نسبية (84%)، مما يعكس اتفاق المشاركين على أن هذه العوامل تؤثر أيضاً في ضعف الودائع الاستثمارية، رغم أنها أقل أهمية مقارنةً بالعائد الاستثماري والظروف الاقتصادية العامة.

4. **أزمة السيولة وأثر الحلول التقنية:**

حصلت الفقرة المتعلقة بدور الحلول التقنية مثل الأنظمة الإلكترونية في تخفيف أزمة السيولة على أعلى متوسط حسابي (4.41) ومؤشر أهمية نسبية (88%)، مما يعكس ثقة المشاركين في التكنولوجيا كأداة للتخفيف من أزمة السيولة.

5. **أثر أزمة السيولة على جودة الخدمة:**

أكدت النتائج أن أزمة السيولة تؤثر على جودة الخدمة، حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (4.06) ومؤشر أهمية نسبية.(81%)

6. **ضعف نظام التعويضات والحوافز:**

أظهر نظام التعويضات والحوافز ضعفاً في تحفيز الأداء، حيث كانت أعلى الفقرات في هذا المحور تشير إلى متوسط حسابي 3.02 ومؤشر أهمية نسبية 60%. هذا يوضح وجود فجوة بين توقعات الموظفين ومستوى التعويضات والحوافز الحالية.

7. **تحليل الانحدار حول أثر ضعف الودائع وأزمة السيولة على الحوافز:**

ضعف الودائع الاستثمارية :أظهر تحليل الانحدار علاقة ضعيفة بين ضعف الودائع والتعويضات، حيث أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت 0.231، وقيمة معامل التحديد (R^2) بلغت 0.053، ما يعني أن ضعف الودائع يفسر فقط 5.3% من التغيرات في التعويضات والحوافز.

أزمة السيولة :أظهرت النتائج علاقة ارتباط متوسطة بين أزمة السيولة والتعويضات والحوافز، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط0.375 (R) ، وقيمة معامل التحديد0.14 (R^2) ، مما يعني أن أزمة السيولة تفسر 14% من التغيرات في التعويضات والحوافز، مع دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.

ثانياً : التوصيات:

1. **زيادة العائد على الودائع الاستثمارية:**

يجب على المصارف التجارية في منطقة الجفرة العمل على تحسين العائد على الودائع الاستثمارية لجذب المزيد من المستثمرين، كإجراء مهم لتعزيز قاعدة الودائع وتنشيط الاستثمار.

2. **تعزيز دور التكنولوجيا:**

توظيف الحلول التقنية مثل الأنظمة الإلكترونية والدفع الرقمي بشكل أوسع يمكن أن يساعد في معالجة أزمة السيولة وتحسين جودة الخدمة المقدمة، ويجب النظر في تبني استراتيجيات رقمية متقدمة لتحسين العمليات المصرفية.

3. **تحسين نظام الحوافز والتعويضات:**

مراجعة نظام الحوافز والتعويضات لضمان الشفافية والعدالة وملاءمة التعويضات مع حجم العمل، وضرورة ربط الحوافز بأداء الموظفين بشكل مباشر لتشجيع الأداء العالي.

4. **تحليل العوامل الأخرى المؤثرة على الحوافز:**

نظرًا لأن الأزمات المالية تفسر نسبة صغيرة فقط من التغيرات في الحوافز، ينبغي إجراء دراسات إضافية لتحديد العوامل الأخرى، مثل البيئة التنظيمية والثقافة المؤسسية، التي قد تكون لها تأثيرات مهمة على سياسات التعويضات والحوافز.

5. **تطوير برامج تدريبية للموظفين:**

توفير برامج تدريبية حول كيفية التعامل مع العملاء خلال الأزمات المالية وأزمة السيولة يمكن أن يخفف من الضغوط النفسية على الموظفين ويعزز قدرتهم على تقديم خدمات أفضل حتى في الظروف الصعبة.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- حجاج محمد الهاشمي، 2012، اثر الازمه المالية العالمية على اداء الاسواق المالية العربي، شهاده ماجستير غير منشوره، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه قاصدي مرباح ورقله الجزائر.
- إبراهيم مريود، 2014، قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 1 ابريل 2014.
- حجاب محمد منير، 2000، الاسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- بدر احمد، 1996، أصول البحث العلمي ومناهجه، القاهرة، المكتبة الاكاديمية.
- طه، بدوي محمد، (ب ت)، منهج البحث العلمي، جامعة الاسكندرية، المكتب العربي الحديث.

المراجع باللغة الاجنبية:

- Abascal, R., & González, F. (2019). Shareholder protection and bank executive compensation after the global financial crisis. *Journal of Financial Stability*.
- Lin, Guo., Abu, M., Jalal., Shahriar, Khaksari. (2015). Bank executive compensation structure, risk taking and the financial crisis. Review of Quantitative Finance and Accounting, 45(3):609-639.

- Reilly, White., Kathy, G, Hollingsworth. (2018). How Can We Pay to Get Out of This? Executive Compensation and Bank Risk during the Financial Crisis. 10(1)
- Marilena, Angeli., Shahzad, Gitay. (2015). Bonus Regulation: Aligning Reward with Risk in the Banking Sector. Social Science Research Network,
- Catherine, Mokeira, Angima., DR., Julius, MIROGA, (PhD)., D., C., H., OTINGA, (PhD). (2022). Effect of financial leverage and risk management on profitability of commercial banks listed at the nairobi securities exchange (nse) kenya
- Eric, J., Pan. (2009). Four Challenges to Financial Regulatory Reform. Social Science Research Network,
- Tony, Latter. (1997). The Causes and Management of Banking Crises. Research Papers in Economics,
- Michael, Dotsey. (1983). An Examination of Implicit Interest Rates on Demand Deposits. Social Science Research Network,
- Berger, A., & Bouwman, C. (2009). Financial Crises and Bank Liquidity Creation.
- Chen, W., Chen, Y., & Huang, S. (2021). Liquidity risk and bank performance during financial crises. *Journal of Financial Stability*, 56, 100906.
- Acharya, V., Shin, H., & Yorulmazer, T. (2007). Crisis Resolution and Bank Liquidity. *Monetary Economics eJournal*.
- Chen, Z. (2020). Promotion Incentive, Employee Satisfaction and Commercial Bank Performance. *Open Journal of Social Sciences*, 8, 108-123.
- John, L., & Teru, P. (2017). Effect of Compensation/ Pay on Staff Retention in Selected Commercial Banks in Adamawa State, Nigeria. *International Journal of scientific research and management*, 5, 7033-7039.
- Pospíšil, R., & Mărgulescu, S. (2015). Financial Crisis and the Central Bank System. Global Economic Observer, 3, 154-159.
- Mishkin, F. S. (1991). Anatomy of a financial crisis. Journal of Evolutionary Economics, 2(2), 115-130.
- Ritz, R. A., & Walther, A. (2015). How do banks respond to increased funding uncertainty? Journal of Financial Intermediation, 24(3), 386-410.
- Seccareccia, M. (2012). Financialization and the transformation of commercial banking: understanding the recent Canadian experience before and during the international financial crisis. Journal of Post Keynesian Economics, 35(2), 277-300.
- Abdelhay, S., Haider, S., Abdulrahim, H., & Marie, A. (2023). Employees Performance as Affected by Monetary and Psychological Incentives (the Field of Study the Commercial Banks in UAE) a Comprehensive Review Study. *International Journal of Professional Business Review*.
- Selay, Sahan., Euan, Phimister., Euan, Phimister. (2021). Worker Incentives in the Banking Industry. Journal of Financial Services Research, 1-26.